



بيان حول مشروع قانون التربية والتعليم وتطوير الموارد البشرية لسنة 2026 صادرة عن: الشبكة الأردنية للتعليم للجميع – بقيادة الشبكة العربية للتربية المدنية

أولاً: حول الأسباب الموجبة لمشروع القانون

نرحب ونثمن الخطوة الرامية إلى استكمال جهود هيكلية وتحديث قطاع التعليم في المملكة في إطار التزام الحكومة بتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام والمبادرات المرتبطة بهما. والذي تتضمن إنشاء وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية، خلفاً قانونياً لوزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي.

ونرى انه من المهم وضع الاطار التشريعي لمواءمة مخرجات التعليم العالي والتعليم والتدريب التقني والمهني مع متطلبات سوق العمل والتنمية، وإقرار الاستراتيجيات ذات الصلة، ووضع تنمية الموارد البشرية في صدارة الأولويات الوطنية، وتطوير مهارات القوى العاملة بما يعزز قابليتها للاندماج والتنافس في سوق العمل محلياً وعالمياً.

ونرى الحاجة إلى مشروع القانون لتوحيد المرجعيات المسؤولة عن منظومة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية لجميع المراحل التعليمية، بما يدعم مسار التعليم وتطويره، ويؤسس لبناء هيكل جديد لنظام التربية والتعليم من خلال توحيد بعض الجهات تحت هيكل واحد كبدائية لحوكمة متكاملة، وتقديم لخدمات أكثر كفاءة، وتنسيق للجهود التعليمية وتنمية الموارد البشرية على جميع المستويات.

ويؤكد مشروع القانون على اعتماد معايير وطنية ودولية لضمان جودة التعليم وتحسين مخرجاته، من خلال تطوير المناهج وتعزيز أدوات التقييم ودعم البحث العلمي، بما ينعكس ايجاباً على مؤشرات التنافسية الوطنية. وايضاً يكرس هذا المشروع الالتزام بضمان مجانية التعليم الأساسي انسجاماً مع المبادئ الدستورية التي تكفل حق التعليم وتكافؤ الفرص ويعزز العدالة الاجتماعية وعدم التمييز في الوصول الى التعليم

ونثي على مزايا المنظومة الجديدة والتعديلات التشريعية المقترحة التي تتمثل فيما يلي:

- تأسيس مجلس وطني يعنى بإقرار السياسات الوطنية لتنمية الموارد البشرية برئاسة الوزراء.
- تولي وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية مسؤولية صنع السياسات لجميع المراحل التعليمية، بما في ذلك تعليم الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم العالي، والتعليم والتدريب المهني والتقني.
- ضمان معايير الجودة المتقدمة وحصرها في هيئة الاعتماد وضمان الجودة، وتوسيع نطاق ذلك ليشمل جميع مؤسسات التعليم والتدريب، العامة والخاصة، لمعالجة اختلالات سابقة تمثلت في قيام بعض الجهات بوظائف التنظيم وصنع السياسة وضمان الجودة في الوقت ذاته.
- تعزيز استقلالية الجامعات وتقليص دور الوزارة في التعليم العالي ليقصر على وضع السياسات والمعايير الفنية، وترخيص المنشآت، والتحقق من توافق المخرجات مع متطلبات سوق العمل، وإقرار الاستراتيجيات، بما يدعم حوكمة التعليم العالي وتنمية البحث العلمي.

ثانياً: التوصيات والملاحظات

يمثل مشروع القانون خطوة هيكلية مهمة وطموحة في إصلاح منظومة التعليم، إلا أن قيمته الحقوقية تتعزز بقدر ما يتضمن ضمانات صريحة للحق في التعليم، وآليات مساءلة قابلة للقياس، ونصوص ملزمة للعدالة والدمج وعدم التمييز.

1. النص الصريح على الحق في التعليم

يركز مشروع القانون على إعادة الهيكلة الإدارية وتنمية الموارد البشرية، إلا أنه لم يتضمن نصاً صريحاً يؤكد أن التعليم حق أساسي تكفله الدولة، رغم طبيعته الدستورية.

وعليه، نطالب بإضافة مادة صريحة تعرف الحق في التعليم باعتباره حقاً أساسياً.

ونقترح النصوص التالية:

"التعليم حق أساسي لكل فرد، تكفله الدولة دون تمييز، وتلتزم بضمان إتاحتها وجودته ومجانيته وعدالته."

"يكون التعليم الأساسي إلزامياً ومجانياً في المدارس الحكومية، ولا يجوز فرض أي رسوم تعيق الالتحاق أو الاستمرار فيه."

2. ضمانات الحق في التعليم

نقترح إدراج باب مستقل بعنوان "ضمانات الحق في التعليم". كما يلي:

"تلتزم الدولة باتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية لضمان تعميم التعليم قبل المدرسي تدريجياً، وتوسيع فرص التعليم الثانوي والتقني والمهني."

ولا بد من إدراج ضمانات صريحة لحقوق الفئات الهشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون، والمقيمون دون وضع قانوني، وذلك في متن القانون ذاته، وليس في اللوائح فقط.



3. تعزيز الرقابة على إلزامية التعليم

لا يتضمن المشروع نصوصاً واضحة لضمان حق التعليم الأساسي ومنع التسرب المدرسي من خلال تفعيل إلزامية التعليم وتحديد المسؤولية القانونية.

4. تعزيز البعد الحقوقي للتعليم

ان مشروع القانون ينقل التركيز الهيكلي نحو دمج التعليم بقدرات الموارد البشرية وربطها بالاقتصاد وسوق العمل، وهذا قد يشكل خطراً يتمثل في تراجع التركيز على الحقوق التعليمية كهدف مستقل إذا لم يتم تضمين نصوص حقوقية صريحة. كما أنه بالرغم من أن التشريع الجديد يمكن أن يكون أكثر شمولاً، إلا أنه يحتاج إلى ضمانات حقوقية واضحة داخل هذا الإطار الأشمل. إن التوجه الجديد لربط التعليم بسوق العمل وتنمية القوى البشرية كأهداف محورية يعكس أولويات تنموية، إلا أنه يجب أن يوازن مشروع القانون بنصوص حقوقية تعزز التعلم كحق مستقل، لا كأداة اقتصادية فقط، مع ضمان عدم تركيز التشريع على متطلبات سوق العمل دون مراعاة أهداف التعليم كحق إنساني وثقافي.

5. مستوى الأدوات التشريعية والإحالات

إن مستوى الأدوات التشريعية الواردة في مشروع القانون لا يعكس بالكامل حجم التحول المأمول والمطلوب، إذ إن نصوص المشروع ذات طابع إطاري وتحيل العديد من التفاصيل الجوهرية إلى أنظمة وتعليمات تصدر لاحقاً بناء على اجتهادات المسؤولين. كما يوجد غموض في التفاصيل التنفيذية، الأمر الذي يستدعي أن يكون النص التشريعي مستقراً بدلاً من الاعتماد المفرط على الإحالات. وعليه، نقترح تعديل مواد المشروع لتكون أكثر عمقاً، خاصة في ظل التوسع في مركزية القرار وكثرة الإحالات إلى أنظمة وتعليمات في قضايا جوهرية، بما يجعل من الضروري أن يبقى الإطار الحاكم هو النص التشريعي المستقر، لا الاجتهادات المتغيرة بتغير المسؤولين. بالإضافة إلى توفير مخصصات مالية كافية لضمان الاستدامة، وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات المعنية وإنشاء آلية متابعة وتقييم دورية لقياس الأداء والاثـر.

6. الحوكمة والنموذج التشغيلي الجديد

تم تصميم وزارة التربية والتعليم وتنمية الموارد البشرية بنموذج تشغيلي جديد يقوم على تعزيز دور الوزارة كمنظم وصانع للسياسات، إلا أنه من الضروري توضيح كيفية انعكاس هذا النموذج على دور مديريات التربية والتعليم باعتبارها جهة تدير التنفيذ في الميدان، وتحديد صلاحياتها بصورة أوضح.

7. حقوق المعلمين والعاملين في التعليم

من المهم أن تتضمن مواد القانون حماية حقوق المعلمين والعاملين في التعليم، مثل الاستقرار الوظيفي، والتطوير المهني، والحوكمة العادلة، باعتبار ذلك جزءاً من ضمان جودة التعليم. ونقترح النص التالي: "تكفل الوزارة التطوير المهني المستدام للعاملين في القطاع التعليمي، وضمان بيئة عمل لائقة، واستقرار وظيفي وفقاً للتشريعات النافذة."

8. استقلالية الجامعات

من الضروري الحفاظ على استقلالية الجامعات مع ضمان عدم تحميل الطالب أعباء مالية تعيق الوصول إلى التعليم.

9. المساءلة والشفافية

مع التأكيد على أهمية هيئة الاعتماد وضمان الجودة، فإنه لا بد من توسيع دورها ليشمل آليات مساءلة شفافة، ومؤشرات أداء تعليمية.

10. المشاركة المجتمعية

لا بد من تعزيز مشاركة الطلبة، وأولياء الأمور، والمعلمين، ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات التعليمية وتنفيذها والرقابة عليها، سواء عبر هيئات استشارية رسمية أو منتديات تشاركية، لضمان تمثيل متوازن لحقوق الأطراف المتأثرة، وعدم حصر رسم السياسات في الإطار التنفيذي فقط. ونقترح النص التالي: "تعتمد الوزارة آليات تشاركية منتظمة تضمن إشراك المعلمين، وأولياء الأمور، والطلبة، ومنظمات المجتمع المدني في تطوير ومراقبة السياسات التعليمية."

من نحن

الشبكة الأردنية للتعليم للجميع، والتي كانت تُعرف سابقاً بـ الائتلاف الأردني للتعليم للجميع، هي شبكة وطنية تأسست عام 2009 بمبادرة من الشبكة العربية للتربية المدنية، وتضم في عضويتها مؤسسات مجتمع مدني أردنية تعمل في مجال التعليم والسياسات التربوية وتعمل الشبكة على تعزيز الحق في التعليم الجيد والمنصف والشامل، من أجل ضمان الحق في التعليم للجميع.

الشبكة العربية للتربية المدنية وهي:

شركة غير ربحية غير حكومية أردنية تعمل على نشر وتعزيز قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان وتضمين مبدأ مساواة النوع الاجتماعي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الفئات الأكثر عرضة للتمييز والإقصاء؛ من خلال تنسيق الجهود وبناء القدرات.